



## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Watan
DATE:	15-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	220,000
TITLE:	Ministry of Petroleum Source: It is our good fortune that oil prices are lowand the decision benefits the economy
PAGE:	09
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Shady Ahmed

## مصدر بـ«البترول»: لحسن الحظ أن أسعار النفط منخفضة.. والقرار لصالح الاقتصاد

🖊 «عرفات» لـ «الوطن»: قرار «المركزى» يضرب السوق السوداء في مقتل

## كتب - شادي أحمد:

قال مسئول بارز بقطاع البترول إن قرار البنك المركزى برفع سعر الدولار الرسمى بالسوق المحلية إلى ٩,١٥٥ قرشاً للشراء و٩,١٥ للبيع مرار إيجابي ويصب في صالح الاقتصاد المصرى مستكبد خسائر كبيرة لأنهم راهنوا على ارتفاع ستتكبد خسائر كبيرة لأنهم راهنوا على ارتفاع الدولار في السوق الموازية مقابل سعر متدن في البنوك وهو ٧,٨٠ وأوضح المصدر -الذي معدل عدم الكشف عن اسمه- أنه كلما ارتفع سعر صرف الدولار بقيمة «جنيه» تزيد فاتورة استيراد لكنه أضاف أن تأثير ارتفاع الدولار أمام الجنيه في هذه الفترة محدود على قطاع البترول وأسعار في هذه الفترة محدود على قطاع البترول وأسعار المحروقات المختلفة نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية، وتابع: «لحسن الحظ أن الأسعار العالمية منخفضة بالفعل». لكن المصدر

96 مليار جنيه

قيمة دعم الطاقة فى الموازنة العامة للدولة خلال العام المالى الحالى.

لاستخراج الزيت الخام والغاز الطبيعي. وقال الدكتور حسام عرفات، رئيس شعبة المواد البترولية باتحاد الغرف التجارية، إن ارتفاع السعر الرسمي للدولار بقيمة ١١٦ قرشأ أمس سيضرب السوق السوداء في مقتل وسيوفر العملة الصعبة الفترة القبلة بالأسواق المحلية، كما سيرفع من قيمة فاتورة استيراد المنتجات البترولية التي تتعامل مع الموردين بالعملة الصعبة (الدولار).

بالجنيه المصرى. وأضاف أن إجمالى ديون هذه الشركات بنهاية شهر مارس الحالى ٣ مليارات دولار. وأضاف المصدر أن أهم المعوقات التي

تواجهنا لسداد المديونيات كاملة للشركاء الأجانب بنهاية ٢٠١٦ استمرار عمليات استيراد المنتجات

البترولية والغاز الطبيعى المكلفة جداً. وأكد في البترولية نفسه أن الشركاء الأجانب مستمرون في

استكمال خطط الحفر والتنمية بمناطق الامتياز

عاد ليؤكد، في تصريحات خاصة لـــ«الوطن»، أن ارتفاع سعر الدولار بقيمة ١١٢ قرشاً أمس سيزيد من تكلفة مديونيات مصر للشركاء الأجانب خاصة في الوقت الحالي الذي نعاني فيه من نقص الدولار مما يمثل أزمة تتمثل في عدم قدرتنا على سداد مديونيات الشركات الأجنبية التي ترفض بطبيعة الحال تحصيل مستحقاتها